

## مذكرة دعوى

صادرة عن محكمة الاستئناف بالقدس

المستأنف - النائب العام / القدس .

المستأنف عليهم - مسعود مصطفى الموسى و ٣١ آخرين .

الى المستأنف عليه / عبد اللطيف محمد صالح ابو عيدون من الناقورة قضاء نابلس ومجهول محل الإقامة .

نبأكم ان النائب العام بالقدس قدم استئنافاً ضد قرار محكمة بدابسة نابلس الصادر بالقضية الحقوقية رقم ٥٩/٢٧٧ المتضمن تقدير التعويض على الأرض المستملكة وقد تعين لرؤية هذا الاستئناف يوم السبت ١٤/٩/١٩٦٣ الساعة ٨ صباحاً لذلك يقتضي عليكم الحضور الى هذه المحكمة باليوم والساعة المذكورين وفي حالة عدم حضوركم او من يمثلكم ستعقد المحكمة في هذا الاستئناف بنبأكم ويمكنكم الحصول على صورة عن لائحة الاستئناف والقرار المستأنف من ديوان هذه المحكمة قبل ميعاد الجلسة .

١٩٦٣/٧/٢٧

رئيس ديوان محكمة الاستئناف بالقدس

حسين عوده

## مذكرة دعوى

صادرة من محكمة الحقوق السلط

الى المدعى عليه الملازم الثاني المرمج كمال الحيازي من السلط - ومجهول مكان الإقامة .

يقتضي حضوركم لمحكمة حقوق السلط يوم الاربعاء الواقع ١٤/٨/١٩٦٣ الساعة ٨ صباحاً زوالاً للنظر في

الدعوى التي اقامها عليكم النائب العام .

فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنكم تجري محاكمة غيابياً .

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ هـ الموافق ١٥ آب سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٧٠٤

## الفهرس

- نظام رقم ( ٧٠ ) لسنة ١٩٦٣ نظام الامر البديله ١٠٥٣  
نظام رقم ( ٧١ ) لسنة ١٩٦٣ نظام الانتقال والفر المعدل ١٠٥٥  
نظام رقم ( ٧٢ ) لسنة ١٩٦٣ نظام تأليف المجلس الاستشاري للعمل المعدل ١٠٥٦  
نظام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٣ ابرام الاتفاق الاقتصادي الاردني السعودي الموقع بالطائف ١٠٥٧  
نظام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٣ صادر عن رئيس المجلس العالي المنصوص عليه في المادة ( ٥٧ ) من الدستور ١٠٦٣

## نظام الاسر البديلة

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ والمادة (٢٥) من قانون

اصلاح الاحداث رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٠ .

نأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٣

## نظام الاسر البديلة

صادر بمقتضى المادة (٤) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ والمادة (٢٥) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الاسر البديلة لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمبارات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

تعني لفظة ( الوزير ) وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

تعني لفظة ( الوزارة ) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

وتعني لفظة ( المحكمة ) المحكمة ذات الاختصاص .

وتشمل عبارة ( الاسرة البديلة ) اية اسرة مناسبة ، خلاف الاسرة الطبيعية للطفل يعهد اليها الوزير ، او المحكمة لمدة محدودة او غير محدودة باعالة ورعاية اي شخص يلوح من مظهره انه دون الخمس عشرة سنة من العمر ويحتاج الى العناية والحماية .

المادة ٣ - تتولى الاسرة البديلة القيام بالواجبات العادية للأسرة الطبيعية ، تحت اشراف الوزارة ، من حيث العناية بصحة وسلامة ورعاية وتعليم الشخص الذي يضم اليها ، ويكون لها الحق في الاشراف عليه كوالديه ، وذلك للمدة التي يقررها الوزير او المحكمة .

المادة ٤ - يجري التحقيق من صلاحية الاسرة البديلة التي ستتقبل العناية بشخص بمقتضى هذا النظام على الصورة التي يراها الوزير او المحكمة كافية لازامها بالقيام بتمهدها ، ويشترط ان تكون من نفس ديانة ومذهب الشخص المودع لديها ، وفي حالة عدم التثبت من ديانة ومذهب الشخص المحتاج للرعاية او الحصانة

المادة ٥ - يجوز ان يصرف للأسرة البديلة مبلغاً يتراوح بين ( ٥ - ١٠ ) دنائير شهرياً ، عن كل شخص يودع لديها بموجب هذا النظام وذلك من المبالغ المرسودة لهذه الغاية في موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبقرار من الوزير على ضوء تقرير كتابي يعده موظف يعينه او يتدبسه الوزير لهذه الغاية ، عن حالة الاسرة البديلة ، وتكاليف المعيشة في المنطقة التي تقيم فيها الاسرة ، وحاجات الشخص المنوي ضمه اليها ، ويجوز للوزير من حين الى آخر وبناء على تقرير كتابي ، ان يغير ما يصدره من القرارات بهذا الشأن ، كما يجوز له ان يكلف والد ذلك الشخص او الشخص المسؤول عن اعالته ان يشترك في تكاليف هذه الرعاية تبعاً لقدرته المالية .

المادة ٦ - اذا تغيرت الظروف التي اوجبت ايداع شخص في اسرة بديلة واصبح والده او وصيه في حالة تمكنه من رعايته والعناية به فيحق له المطالبة باسترجاعه ، وللوزير ان يسمح باعادة ذلك الشخص الى والده او الى وصيه بدون قيد او شرط او وفقاً لما قد يرضيه من شروط اذا قنع بان ظروف الوالد او الوصي قد تغيرت وانها تبرر تلك الاعادة .

المادة ٧ - للوزير ان يصدر ما يراه مناسباً من التعليمات بشأن الاشخاص الذين يودعون في أسر بديلة التي عليها ان تنفذ بتلك التعليمات .

١٩٦٣/٧/٢٠

## أعضاء النظام

وزير	وزير	نائب	رئيس الوزراء
الداخلية	المالية	رئيس الوزراء	وزير الخارجية
صالح الجبالي	عبد الرحمن خليفة	سعيد المقي	حسين بن ناصر

قائم بأعمال قاضي القضاة	وزير التربية والتعليم	وزير دوله لشؤون رئاسة
وزير الاقتصاد الوطني	والعدلية	الوزراء ووزير الدفاع
رشاد الخطيب	حسن الكايد	عبد القادر الصالح

وزير	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية
الصحة	الاشغال العامة	والعمل
صالح يركان	عبد اللطيف العنناوي	امين الحميني

وزير	وزير	وزير
الانشاء والتعمير	الزراعة	المواصلات
ايوب مسلم	كامل عي الدين	محمد علي رضا

هكذا من الله على



## نموذج السيرة الذاتية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٦٣

### نظام الانتقال والسفر المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الانتقال والسفر المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٣

المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٥) من النظام الاصيل باضافة الفقرة التالية الى آخرها .

ويستثنى من ذلك قضاة التسوية الذين عليهم ان يتقيدوا بتعليمات مدير الاراضي والمساحة في هذا الشأن.

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٧) من النظام الاصيل باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها كفقرة (و) .

و - الا يجوز ان يزيد مياومات كل قاضي من قضاة التسوية على اثني عشر دينارا في الشهر .

١٩٦٣/٧/٢٠

### أحمد بن طلال

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير الداخلية	وزير الخارجية
صالح الحجازي	عبد الرحمن خليفة	سعيد المفتي	حسين بن ناصر
قائم بأعمال قاضي القضاة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الدفاع
رؤساء القضاة	والمدلية	حسن الكايد	عبد القادر الصالح
رشاد الخطيب	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الصحة
صالح بركات	عبد الطيف العتيبي	امين الحسيني	امين الحسيني
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير المواصلات
ايوب مسيل	كمال محي الدين	محمد علي رضا	محمد علي رضا

## نموذج السيرة الذاتية

بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٣

### نظام تأليف المجلس الاستشاري للعمل المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تأليف المجلس الاستشاري للعمل المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما نطرا عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصيل بشطب عبارة ( بمقتضى عن غرفة الصناعة ) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( يمثل واحد عن كل من غرفتي التجارة والصناعة )

١٩٦٣/٧/٢٠

### أحمد بن طلال

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير الداخلية	وزير الخارجية
صالح الحجازي	عبد الرحمن خليفة	سعيد المفتي	حسين بن ناصر
قائم بأعمال قاضي القضاة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الدفاع
رؤساء القضاة	والمدلية	حسن الكايد	عبد القادر الصالح
رشاد الخطيب	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الصحة
صالح بركات	عبد الطيف العتيبي	امين الحسيني	امين الحسيني
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات	وزير المواصلات
ايوب مسيل	كمال محي الدين	محمد علي رضا	محمد علي رضا

هكذا من الأصول

## محضر تبادل وثيقتي

إبرام الاتفاق الاقتصادي الاردني السعودي الموقع بالطائف

في اليوم الثاني من شهر جاد الثاني سنة ١٣٨٢ هجرية الموافق الثلاثين من شهر تشرين اول سنة ١٩٦٢ ميلادية

عن الموقعين ادناه :

الشيخ احمد الحكيمي الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية لدى المملكة الاردنية الهاشمية والمفوض حسب الاصول بتبادل وثائق ابرام الاتفاق المذكور .

رشاد الخطيب وزير الاقتصاد الوطني الاردني والمفوض حسب الاصول بتبادل وثائق ابرام الاتفاق المذكور .

اجتمعنا في وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية في عمان في الساعة الحادية عشرة من اليوم التاسع والعشرين من شهر صفر لسنة ١٣٨٣ هجرية الموافق يوم الحادي والعشرين من شهر تموز لسنة ١٩٦٣ ميلادية لتبادل وثيقتي الابرام الصادرتين عن :

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز المعظم ملك المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الاردنية الهاشمية

والمتمثلتين بالاتفاق الاقتصادي الاردني / السعودي الموقع في اليوم الثاني من شهر جاد الثاني سنة ١٣٨٢ هجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٦٢ ميلادية . وبعد الاطلاع على هاتين الوثيقتين وجدناهما مطابقتين للاصول المرعية في كل من البلدين فتبادلناهما .

واقرا رأ بذلك نظمنا هذا المحضر على نسختين ووقعنا عليهما بتوقيعنا

عمان في اليوم التاسع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٨٣ هجرية الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٦٣ ميلادية .

عن المملكة الاردنية الهاشمية	عن المملكة العربية السعودية
وزير الاقتصاد الوطني	الوزير المفوض

بسم الله الرحمن الرحيم  
اتفاق

اقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية

تنفيذا لما ورد في البيان الملكي الاردني السعودي المشترك الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٨٢ الموافق ١٩٦٢/٨/٢٩ ورغبة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما على اساس تلاءم والصلات الطبيعية القائمة بينهما فقد اتفقتا على ما يلي :

## المادة الاولى

لما كان البلدان الشقيقان يكونان وحدة اقتصادية متهاككة فقد تقرر تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما وتلليل القيود التي تحد من انتقال الاشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الاموال فيما بينهما وفقا لاحكام هذا الاتفاق .

## المادة الثانية

يقوم بين البلدين المتعاقدين تعاون اقتصادي وثيق يمتح بموجبه لرعايا البلدين على قدم المساواة ودون تفرق او تمييز ما يلي :

- ١ - تسهيل انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
- ٢ - تسهيل حقوق التملك والايضاء والارث وفقا للانظمة المرعية في كلا البلدين .
- ٣ - تسهيل وتنظيم عملية النقل والترحال واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية بما يحقق اهداف التعاون الاقتصادي .
- ٤ - تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٥ - تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين وفقا لاحكام هذا النظام .

## المادة الثالثة

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنتها فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة - اردنية سعودية تتألف من ثلاثة مندوبين عن كل دولة وتجتمع مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل او بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها .

١ - معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق والتي قد تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين والبت فيها وفق احكام هذا الاتفاق .

٢ - تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق بغية توسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

٣ - دراسة التنسيق الصناعي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة .

## المادة الرابعة

١ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بحرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الآخر المستوردة منه مباشرة ويسمح الطرف الآخر بتصدير هذه المنتجات في حدود امكانياته الاقتصادية .



ب - يعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد والتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في بلديهما والمستوردة من او المصدرة الى بلد الطرف الآخر مباشرة .

#### المادة الخامسة

أ - يعفى كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد والتصدير المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني او السعودي المستوردة مباشرة من او المصدرة الى اي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا الاتفاق .

ب - يعفى كل من الطرفين المتعاقدين من اجازات الاستيراد والتصدير ومن ثلثي الرسوم الجمركية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني او السعودي المستوردة مباشرة من او المصدرة الى اي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا الاتفاق .

ج - تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ اردني او ذات منشأ سعودي عندما لا تقل قيمة المواد الأولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة المحلية الداخلية في صنعها عن ( ٤٠ ٪ ) من تكاليف انتاجها على ان تكون تلك المنتجات مرفقة بشهادة منشأ تثبت نسبة الفتح صادرة من السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر .

د - يمكن باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين بناء على توصية اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة الثالثة تعديل الجدولين الملحقين رقم (١ و ٢) باضافة بعض المنتجات او حذفها .

#### المادة السادسة :

١ - تجري تسوية جميع المعاملات بين حكومتي الطرفين المتعاقدين ذيين الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الفاعلين في المملكة الاردنية الهاشمية وفي المملكة العربية السعودية بالدولار الاميركي او بالجنيه الاسترليني او بآلة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

٢ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات المتروكة عنها في الفقرة السابقة الى بلد الطرف المتعاقد الآخر لتسديد المدفوعات التي تستحق ( نتيجة للعمليات الجارية ) بين البلدين وفقاً لأحكام هذا الاتفاق .

#### المادة السابعة :

لا تمنح التسهيلات المذكورة في هذا الاتفاق للبضائع والمواد الممنوع ادخالها الى اي من البلدين المتعاقدين بموجب انظمتهم المرعية وتبادل ادولتا الجمارك في البلدين جداول هذه البضائع .

#### المادة الثامنة :

بالاضافة الى التسهيلات المنصوص عليها في اتفاق الترانزيت العربي الموقع في دمشق بتاريخ ٩ جادى الثانية سنة ١٣٧٩ الموافق ٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٩ لتنظيم نقل بضائع الترانزيت وتذليل العقبات التي تعترض وسائل النقل فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على اعفاء سيارات كل منهما وسائقها ومساعدتها في بلد الطرف الاخر من اية ضرائب او رسوم جمركية .

#### المادة التاسعة :

تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين بمرور سيارات الشحن العمومية على اختلاف انواعها المسجلة في بلد احدى الطرفين الى اراضي الطرف الاخر وان تدخل فارغة او محملة حتى امكنة التفريغ او التحميل فيها وان تمر عبرها فارغة او محملة وان فصل بأحدهما في كل حالة الى مقاضدها بعد اجراء للمعاملات الجمركية في مراكز الحدود وكذلك تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين لسيارات الركاب العمومية المسجلة في بلد احدى الطرفين بدخول اراضي الطرف الآخر لتعاطي النقل المأجور بين البلدين على الخطوط الرئيسية .

اما السيارات الخصوصية فتعطى التسهيلات اللازمة لها في التجول في اراضي البلدين المتعاقدين وعبرهما اذا كان فيها مالكوها او سائقوها وفقاً للنظام المتبع في كل من البلدين على الا تعارض احكام هذه المادة مع ما جاء في المادة العاشرة وتعفى سيارات كل من البلدين المشار اليها في هذه المادة وسائقوها ومساعدوهم من اية رسوم وضرائب حكومية .

#### المادة العاشرة

لا يجوز بأي حال من الاحوال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد احدى الطرفين المتعاقدين ان تتعاطى النقل الداخلي . ويقصد بالنقل الداخلي - النقل المبتدئ من ابي مركز في داخل احدى البلدين الى اي مركز في نفس ذلك البلد . وكذلك النقل من بلد احدى الطرفين بسيارات الطرف الثاني الى بلد مجاور ثالث .

#### المادة الحادية عشرة

تمنح السلطات المختصة على الحدود رخصة اقامة صالحة لمدة شهرين لسيارات احدى الطرفين في بلد الطرف الآخر .

#### المادة الثانية عشرة

يسمح كل من الطرفين لافراد صيادي السمك المحترفين من رعايا الطرف الآخر بالصيد في المياه الاقليمية العائدة لبلدين شريطة ان تكون قواربهم مسجلة ومرخصة من سلطات بلادهم ورافعة علم بلدها وان يكونوا حائزين على الاوراق الرسمية التي تثبت هويتهم وفقاً للأنظمة المرعية في كل من البلدين .

#### المادة الثالثة عشرة

يعفى كل من الطرفين زوارق وقوارب الصيد والصيدان التابعين للطرف الآخر ومحصول الصيد من جميع الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية .

#### المادة الرابعة عشرة

يحق لصيادي السمك المشار اليهم في المادة الثانية عشر وزوارق الصيد ان تدخل في الاوقات المسموح بها موانئ الطرفين وذلك على اساس المعاملة بالمثل . كما يحق لهم ايضاً ان يموتوا انفسهم بالاطعمة الضرورية والوقود والحصول على المساعدات الطبية من اي من هذه الموانئ .

#### المادة الخامسة عشرة

يمنح الطرفان صيادي السمك المشار اليهم في المادة ( ١٢ ) وزوارق الصيد وملاحها في عرض البحر او الموانئ او على البر جميع المساعدات والتسهيلات المطلوبة من رجال الجيش او الشرطة او سلطات الموانئ بقدر معادل لتسهيلات والمساعدات التي تمنح لرعايا كل طرف في اراضيه .

#### المادة السادسة عشرة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق ابراهه الذي يجب ان يتم خلال شهرين من تاريخ توقيعه . ويعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين من تاريخ سريان مفعوله ويتجدد العمل به سنة فسنة بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين .

تاريخ ١٣٨٢/٦/٢

الموافق ١٩٦٢/١٠/٣٠

على نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

وزير المالية والاقتصاد الوطني

مساعد بن عبد الرحمن

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وزير الاقتصاد سابقاً المفوض

عبد الوهاب الحجابي

هكذا من الأعمال

## جدول رقم ١

بالمنتوجات الصناعية المعفاة من الرسوم الجمركية في كل من البلدين

- ١ - نشاء الجيوب
- ٢ - خضر ونباتات وفواكه محفوظة وعصائرها وعجنها المركزة او الطازجة او المطبوخة بالسكر او بدونه .
- ٣ - الطحينية
- ٤ - الحل الصالح للأكل
- ٥ - منتجات نباتية لتغذية الحيوانات ومحضرات علفية للحيوانات
- ٦ - الفوسفات والبوتاس الخام
- ٧ - الاسمدة الكيماوية
- ٨ - الويس - بوسة - دهانات
- ٩ - ورق سجائر بشكل دفاثر
- ١٠ - الدفاثر والكتب والارذواز والطباشير المدرسية
- ١١ - نسيج من قطن
- ١٢ - مصنوعات شغل الصنارة ( جوارب والبسة داخلية وخارجية )
- ١٣ - ارحية الطواحين الالية واليدوية
- ١٤ - نوابض ( سست ) لتثقيب الاثاث والاسرة
- ١٥ - اسلاك للكهرباء معزولة بمادة البلاستيك .
- ١٦ - القطن الطبي
- ١٧ - ادوية مركبة ومستحضرات صيدلية
- ١٨ - غزل الصوف
- ١٩ - آلات تربية الدواجن
- ٢٠ - آلات الزراعة
- ٢١ - ورق الكتابة
- ٢٢ - ورق الصحف
- ٢٣ - الواح ورق كرتون
- ٢٤ - ملح الطعام المكرر
- ٢٥ - منتوجات فخارية وخزفية متنوعة ( الادوات الصحية والمنزلية )
- ٢٦ - بطانيات صوف
- ٢٧ - مصنوعات الصدف وخشب الزيتون
- ٢٨ - المطرقات
- ٢٩ - الزيوت النباتية على اختلاف انواعها سواء كانت سائلة او مهدرجة .
- ٣٠ - السمن النباتي
- ٣١ - الشوكالات

## جدول رقم (٢)

بالمنتوجات الصناعية الخاضعة لتعريفية جمركية تعادل ثلث التعريفية العادية في كل من البلدين

- ١ - جلوكوز
- ٢ - المصنوعات السكرية
- ٣ - منتوجات الخبز الفاخرة فطائر بسكويت
- ٤ - محضرات عطور وتطرية وتجميل
- ٥ - مصنوعات من لدائن صناعية ( بلاستيك )
- ٦ - الجلود المدبوغة والمهينة او المطراة او المرققة او الملمعة او المعدنة
- ٧ - الحفائب الجلدية والمصنوعات الاخرى من الجلد
- ٨ - البسط
- ٩ - خيوط وحبال من قنب او ليف
- ١٠ - الاحرمة والبشاكير والمناشف
- ١١ - السجائر والتبناك والسعوط ( النشوق )
- ١٢ - الخيام
- ١٣ - الاحذية المطاطية والبلاستيك والكتان
- ١٤ - لباس الرأس ( شماغات )
- ١٥ - مصنوعات من الاسمنت ادوات صحية
- ١٦ - مرايا من زجاج
- ١٧ - اسلاك شائكة ونسيج او شبك من حديد
- ١٨ - مسامير وبراهي
- ١٩ - شكاكات للورق ودبابيس
- ٢٠ - مدافئ من حديد اجهزة تسخين غير كهربائية للحمامات
- ٢١ - رؤوس بوابير الغاز
- ٢٢ - الادوات المنزلية المصنوعة من المنيوم
- ٢٣ - القبانات الحديدية
- ٢٤ - البطاريات السائلة والجافة
- ٢٥ - انايبب للتمديد الكهربائي من معادن عادية مبطنة بمواد عازلة
- ٢٦ - انواع المكائن والفراجين ( فرشاية )
- ٢٧ - مصابيح نيون
- ٢٨ - الكحول الطبي شريطة استيراده ليرخص من وزارة الصحة

هكذا من الله على



## قرار رقم (١) لسنة ١٩٦٣

صادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور

○○○○

بناء على طلب مجلس النواب بقراره المتخذ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٧ وعملاً بأحكام المادة (١٢٢) من الدستور اجتمع المجلس العالي في مكتب دولة رئيس مجلس الاعيان بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٧ لاجل تفسير المادة (٨٨) من الدستور وبيان ما اذا كانت هذه المادة تعتبر تجديد تعيين اعضاء مجلس الاعيان لمدة اربع سنوات في حالة شغور كافة محلاتهم بالاستقالة قبل انقضاء مدة العضوية المنصوص عليها في المادة (٦٥) من الدستور ، ام ان عضوية الاعضاء الجدد الذين يمينون لملء هذه المحلات الشاغرة تدوم فقط لنهاية مدة الاعضاء المستقبليين .

وبعد الاطلاع على نصوص الدستور يتبين لنا :

- ١ - ان المادة (٦٥) من الدستور تنص على ان مدة العضوية في مجلس الاعيان اربع سنوات وتجدد تعيين الاعضاء كل اربع سنوات ، ويجوز اعادة تعيين من انتهت مدته منهم .
  - ٢ - ان المادة (٨٨) المطلوب تفسيرها تنص : على انه اذا شغل محل احد اعضاء مجلسي الاعيان والنواب بالوفاء او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب فيملأ محله بطريق التعيين اذا كان عيناً او الانتخاب القرعي اذا كان نائباً ، وذلك في مدى شهرين من تاريخ اشعار الحكومة بشغور المحل وتدوم عضوية العضو الجديد الى نهاية مدة سلفه .
- والاستفاد من هذين النصين ان واضع الدستور رسم طريقتين لتجديد العضوية في مجلس الاعيان .
- الاولى : تجديد تعيين جميع اعضاء المجلس لمدة اربع سنوات وهذا لا يكون الا في حالة انقضاء مدة العضوية المنصوص عليها في المادة (٦٥) المشار اليها .
- الثانية : املاء المحلات الشاغرة بالوفاء او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب ، وفي هذه الحالة لا تدوم عضوية الاعضاء الجدد الا الى نهاية مدة الاعضاء السابقين وليس هناك اي فرق بين استقالة عضو واحد من مجلس الاعيان او استقالة جميع الاعضاء ولا توجد في الدستور حالة اخرى تجيز تجديد اعضاء المجلس كافة لمدة اربع سنوات ذلك باعتبار ان الاصل الدستوري بالنسبة الى مجلس الاعيان هو استمرار العضوية للمدة الدستورية المقررة وبما ان مدة عضوية المجلس السابق لم تنقض بكاملها وانما شغرت محلات الاعضاء بالاستقالة فان عضوية الاعضاء الجدد الذين عينوا لملء المحلات الشاغرة انما تدوم فقط الى نهاية مدة الاعضاء المستقبليين والقول بخلاف ذلك يترتب عليه مخالفة احكام المادة (٦٥) من الدستور التي حددت مدة العضوية في مجلس الاعيان بأربع سنوات .

هذا ما نقرره في تفسير المادة (٨٨) المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٧ .

عضو	عضو	عضو	عضو	الرئيس
رئيس محكمة التمييز	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	عضو مجلس الاعيان	رئيس مجلس الاعيان
علي مسار	ضيف الله الحمدود	حسن الكاتب	محمد الامين الشقيطي	سمير الرفاعي
عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
عبد الرحيم الراكد	جورج سعد	نجيب الرشدان	موسى الساكت	

## مخالفة - العضو ضيف الله الحمدود

أرجو ، ان تسمح لي ، الاكثريّة المحترمة ، بمخالفتها ، الرأي ، فيما قد ذهبت اليه ، من تفسير لاحكام المادة ٨٨ من الدستور . وقرارها ، اعتبار مدة مجلس الاعيان الحالي ، تمة لمدة سلفه ، المجلس السابق .

وارى ان المسألة ، موضوع البحث ، لا تشير ، صراحة او ضمناً ، الى اية احكام ، تدعّم رأيي : كون « الاستقالة الجماعية » التي كان قد تقدم بها ، رئيس . واعضاء المجلس السابق تقع تحت منطوق المادة ، المشار اليها ، بل ان تلك الاستقالة ، وقبولها ، في حينها ، قد أنشأت « بداية جديدة » لمجلس جديد « مدة عضوية اعضائه ، اربع سنوات ، تنتهي بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٩ ، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة ، من عهده - بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٩ ، لاني ١٩٦٣/١٠/٣٠ .

وفيما يلي موجز للايضاحات ، والاسباب التي تدعم رأيي :

اولاً : ان المادة ٨٨ صريحة جداً ، ولم تكن لتحتاج الى تأويل ، وطلب تفسير ، لدقة صياغتها ، وجلاء نصوصها ، وهي تبحث حالات « شغور » محل احد من اعضاء مجلس الامة ، عيناً ، كان ، او نائباً ، بالوفاء ، او بالاستقالة ، او بغير ذلك من الاسباب ، وكيفية ملء الشاغر بطريق التعيين ، اذا كان عيناً ، او بالانتخاب الشعبي ، اذا كان نائباً ، خلال مدة شهرين ، من تاريخ اشعار المجلس الحكومة بشغور المحل ، ودوام عضوية العضو الجديد الى نهاية مدة سلفه . . وحكم هذه المادة ، كما هو جلي ، محصور في الحالات المنوه بها ، وبالتالي في حالات وجود اي من مجلسي الامة ، لا في انعدام وجوده ، كما لو حل مجلس النواب ، او حل المجلسان نفسيهما ، يمثل تلك الاستقالة التي قدمها مجلس الاعيان السابق ، بالاجماع ، وقبلت لتكون كما اسلفت ، حالة جديدة ، لقيام مجلس اعيان جديد ، عبرت عنها بمزيد الوضوح ، كتب الاستقالة ، وقبولها ، سنداً لاحكام المادة ٣٦ من الدستور .

ثانياً : وحيث كانت هذه هي صراحة المادة ، موضوع طلب التفسير ، فانه لا يسوغ معها الاجتهاد ، لتشمل حالة استقالة جماعية تقدم بها رئيس واعضاء المجلس السابق .

ثالثاً : وبما تقدم يتبين بان مجلس الاعيان الحالي ، انما عين مجلساً جديداً ، لمدة اربع سنوات جديدة ، والقول بان حكم « الاستقالة الفردية » هو حكم « الاستقالة الجماعية » لتشمل « الاخيرة » احكام المادة (٨٨) من الدستور غير وارد اطلاقاً ، اذ ان تلك « الاستقالة الجماعية » نهاية تامة لوجود اعضاء مجلس الاعيان السابق ، الذين قد حلوا بانفسهم وجود ذلك المجلس ، وانهموا عضويتهم السابقة ، وافسحوا المجال لمجلس جديد ، بعضويات جديدة ، ورئاسة ، من بينها ، جديدة ، وذلك برغبة منهم ، استجيب اليها ، لينشأ عن تلبية تلك الرغبة عهد مجلس امة جديد ، تألف من مجلس الاعيان الحالي ، ومن مجلس النواب السابق .

رابعاً : ان المادة (٨٨) المنوه بها ينطبق حكمها ، فيما لو استقال « عين » او « نائبا » ، فبصار حينئذ الى ملء الشاغر او الشواغر بالتعيين للمدة المتبقية من مدة اعضاء المجلس ، ولكنها لا تنطبق ، بساي حال من الاحوال ، على

هكذا من الأعلى